والثورة التي جعلت شعارها الدولة العلمانية لا ترضى بالاوطان الطائفية » .

وكان من الطبيعي ، في ضوء هذا الفهم ، ان تتصدى الثورة الفلسطينية لما يجري . واذا كانت احداث ايلول ١٩٧٠ في الاردن وما تبعها من تطورات قد فرضت على الثورة ان تقف وحيدة في نضالها هناك نظرا لغياب القوة المنظمة للحركة الوطنية في شرق الاردن ، فان ظروف الحركة الوطنية في لبنان تختلف بالنوع والدرجة عن تلك التي هناك . فالحركة الوطنية اللبنانية حقيقة موجودة باحزابها ومنظماتها وبقدراتها البشرية والعسكرية معا وبقواعدها الجماهيرية الواسعة . وهذا الاختلاف النوعي جعل الحركة الوطنية اللبنانية في الموقع الامامي للصدام ، وبتعبير ابو عمار « ان الموقف المقدس الذي وقفته الحركة الوطنية اللبنانية سجله التاريخ . منذ ثمانية اشهر والدم ينزف من شعبنا في لبنان ، هذا الشعب هو الذي قرر ان يتصدى للمؤامرة دفاعا عن الامة العربية » . وكتبت « فلسطين الثورة » (١١/٢) انه « لم يكن امام الشعب اللبناني الملتزم بقضية الشعب الفلسطيني غير الوقوف في وجه المؤامرة والمتآمرين ... وبهذه الوقفة التاريخية المجيدة جسد شعب لبنان البطل تلاحمه النضالي مع شعبنا من اجل خير ومصلحة الشعبين الشقيقين » . غير انه مع هذا الموقف التاريخي للحركة الوطنية اللبنانية فان الثورة الفلسطينية في المقابل ، تجد نفسها ملزمة بسبب اواصر تحالفها مع هذه الحركة ، فـ « الثورة الفلسطينية (بتعبير عبد المحسن ابو ميزر) .. لن تكون حيادية في معركة مصيرها ، وربطت مصيرها بمصير الحركة الوطنية في لبنان » .واوضح ماجد ابو شرار « تعزز من تلاحمنا مع حركة التحرر العربي وخاصة في لبنان مع طلائع الجماهير الشعبية — الاحزاب والقوى الوطنية والتقدمية . فوقوفنا الى جانبها هو دفاع عن انفسنا وعن حركة التحرر العربي والعالمي » .

العبور المضاد واحكام المقاطعة العربية

العبور المضاد هنا مزدوج الاتجاه : الاول انتقال البضائع الاسرائيلية عبر قناة السويس الذي كان احد شروط صفقة — اتفاقية سيناء . والثاني المتعلق بالانفتاح المصري الاقتصادي على السوق الرأسمالية (الاميركية تحديدا) وما يعنينا - الان في هذه الفقرة هو موقف المقاطعة العربية من هذين العبورين .

في البداية نذكر هنا بعض احكام المقاطعة المتعلقة بشركات الملاحة الاجنبية . فقد نصت انظمة المقاطعة على ان « تدرج البواخر والناقلات وغيرها من وسائل النقل البحري الاجنبية في القائمة السوداء اذا ارتكبت احد الأعمال التالية :

أ — اذا ثبت انها مرت على ميناء عربي واخر اسرائيلي في رحلة واحدة (ذهابا وايابا) .

ب — اذا نقلت ادوات او مواد تفيد المجهود الحربي لفلسطين المحتلة .

ج — اذا اجرت لشركات او هيئات اسرائيلية .

د — اذا نقلت منتجات اسرائيل الصناعية والتجارية والزراعية .

هـ — اذا نقلت مهاجرين يهود الى فلسطين المحتلة » .

ويترتب على الادراج في القائمة السوداء «حرمان البواخر والناقلات المخالفة ، من الشحن والتفريغ والتموين بالمياه والوقود والمواد الغذائية وغير ذلك من القيود التي يفرضها هذا الوضع ومن بينها عدم السماح لها بالدخول الى الموانىء العربية » .

وخلافا لكل هذه الاحكام مرت السفينة اليونانية اوليمبوس في مطلع شهر تشرين الثاني (نوفمبر) الماضي محملة بالاسمنت عبر قناة السويس الى ميناء ايلات الاسرائيلي . وقد صرح قبطان السفينة لدى وصوله الى ايلات (وصف ٤/١١) « بان رجال الشرطة المصريين استقلوا السفينة طوال فترة مرورها في القناة وكانت سيارتا جيب ترافقان السفينة على طول الشاطىء » . وكانت « اوليمبوس » هي الطليعة اذ تبعتها بعد ايام باخرتان : ليبيرية وحمولتها ستة الاف طن وبريطانية وقد توجهتا الى اسدود . (« رويتر » ٩/١١) . والسؤال الذي يطرح هنا هو الى اي مدى يمكن لمنظمة التحرير الفلسطينية والدول العربية المعارضة لاتفاقية سيناء الأستفادة من احكام قانون المقاطعة العربية للقيام بحملة مضادة تستهدف التأثير على الاتفاقية من هذا الجانب ؟ لقد اعلن محمد محجوب ، المفوض العام للمكتب الرئيسي لمقاطعة اسرائيل (في تصريح لصحيفة « الاخبار » الاردنية ، نقلته